



بيان صحفي ١٧ سبتمبر ٢٠١٥

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٧ سبتمبر ٢٠١٥ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٧٥% و ٩,٧٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٩,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٢٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً قدره ٠,٦٣% خلال شهر أغسطس ٢٠١٥ مقابل ارتفاعاً شهرياً قدره ٠,٧١% خلال شهر يوليه ٢٠١٥. في حين انخفض المعدل السنوي للتضخم العام إلى ٧,٨٨% في أغسطس من ٨,٣٨% في يوليه ٢٠١٥ مدعوماً بتأثير فترة الأساس. وقد شهد شهر أغسطس انخفاضاً كبيراً في أسعار الدواجن، الأمر الذي حدّ من ارتفاع أسعار الخضروات الطازجة، وارتفاع أسعار الخدمات المدفوعة وخدمات المطاعم نتيجة الأثر غير المباشر والأثر الثانوي للإصلاحات المالية. وفي ذات الوقت سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً سالباً قدره ٠,٢٣% في أغسطس ٢٠١٥ مقابل معدل قدره ٠,٣٠% في يوليه مما أدى إلى انخفاض المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ٥,٦١% في أغسطس ٢٠١٥ من ٦,٤٩% في يوليه ٢٠١٥. وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض في الأسعار العالمية لمعظم السلع سيحد من المخاطر الصعودية للتضخم الناجمة عن صدمات العرض المحلية.

وقد حقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بلغ ٣,٠% خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤/٢٠١٥ ليُسجل معدل نمو قدره ٤,٦% خلال التسعة أشهر الأولى من ذات العام المالي. ويأتي ذلك بعد أن سجل النمو الاقتصادي معدلاً قدره ٢,٢% خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤. وكان قطاع التجارة الداخلية، التشييد والبناء والأنشطة العقارية هم المساهمون الرئيسيون في النمو خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤/٢٠١٥ على الرغم من استمرار الانخفاض في قطاع الاستخراجات. وفي ذات الوقت، حدثت الزيادة القوية في الاستثمارات من الأثر السلبي لاتساع العجز في الميزان التجاري. وبمنظرة مستقبلية، فعلى الرغم من أن الاستثمارات الموجهة إلى المشروعات المحلية الكبرى من المتوقع أن تساهم في زيادة النمو الاقتصادي، إلا أن المخاطر النزولية وعدم التيقن المحيطين بتعافي الاقتصاد العالمي على خلفية تباطؤ النمو في الاقتصاديات الناشئة والتحديات التي تواجهه بعض دول منطقة اليورو، قد تؤدي إلى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وبناءً على ما سبق، ترى لجنة السياسة النقدية أن المعدلات الحالية للعائد لدى البنك المركزي تعد مناسبة في ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg